

Distr.: General
1 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١١٨ من جدول الأعمال
تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الإجراءات
٣	ألف - المناقشة العامة
٧	باء - الاجتماعات المواضيعية
٢٢	ثالثا - خلاصة
٢٢	رابعا - التوصيات



أولا - مقدمة

١ - في القرار ٣٠١/٦٤، قررت الجمعية العامة أن تنشئ في دورتها الخامسة والستين فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء من أجل ما يلي:

(أ) تحديد سبل إضافية لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وكفاءتها بطريق منها الاستناد إلى القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها؛

(ب) تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٢ - وعملا بذلك القرار، يقدم هذا التقرير بما يتضمنه من توصيات.

٣ - وخلال دورة الجمعية العامة الخامسة والستين، عين رئيس الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، رئيسين للفريق العامل هما السيد باليوس شيكيوليس الممثل الدائم للبتوانيا لدى الأمم المتحدة والسيد كميلو غونزاليس الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة.

٤ - وقبل أن يبدأ الفريق أعماله رسميا عقد رئيساه اجتماعات غير رسمية مع دول أعضاء شتى ومع ممثلي مجموعات سياسية متنوعة. وخلال تلك الاجتماعات، استفاد الرئيسان استفادة همة مما أبدته الدول الأعضاء من بصيرة نافذة ومن أفكار عميقة بشأن جوهر عملية التنشيط وجوانبها الفنية والإجرائية.

ثانيا - الإجراءات

٥ - عقد الفريق العامل ستة اجتماعات في ١٤ آذار/مارس و ١٣ و ٢٨ نيسان/أبريل و ١٧ و ٢٥ أيار/مايو و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٦ - ونظّم برنامج العمل في مرحلتين عمليتين على النحو التالي: (أ) المناقشة العامة وتبادل الآراء؛ (ب) الاجتماعات المواضيعية. وحفزا للاهتمام بإجراء استعراض شامل لقائمة/جدول قرارات الجمعية العامة الوارد في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/63/959)، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٣ من القرار ٣٠١/٦٤، قام رئيسا الفريق بإعداد وتعميم ورقات غير رسمية بشأن مجموعات المسائل المواضيعية التي سيجري تناولها. وأعربت الوفود عن تقديرها لهذه المبادرة وحددت سبل زيادة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

ألف - المناقشة العامة

٧ - أجرى الفريق العامل، في اجتماعه الأول في ٤ آذار/مارس، مناقشة عامة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، تكلم، خلالها، ممثلو ١٧ دولة عضو بعضهم باسم مختلف المجموعات السياسية، للإعراب عن مواقفهم وتوقعاتهم بوجه عام، فيما يتعلق ببرنامج عمل الفريق العامل في الدورة الخامسة والستين.

٨ - وشكر الرئيسان، في ملاحظتهما الافتتاحية، رئيسي الفريق في الدورة الرابعة والستين على أعمالهما وإنجازتهما الهامة، وأشارا إلى القرار ٣٠١/٦٤ باعتباره الأساس الذي ينطلق منه الفريق العامل في أعماله. وذكر أن الفريق العامل يمكن أن يهتدي، في عمله في عام ٢٠١١، بالدروس التي خلصت إليها اللجان الرئيسية في أثناء النظر في برامج عملها. وأشارا إلى أن الأمانة العامة أبدت استعدادها لتقديم إحاطات، حسب الاقتضاء، بشأن المواضيع وثيقة الصلة بعمل الفريق.

٩ - وخلال المناقشة، شدد العديد من المتكلمين على أهمية زيادة فعالية الجمعية العامة وكفاءة أدائها واتفقت الآراء، بوجه عام، على أن تنفيذ القرارات الصادرة يشكّل بداية طيبة في هذا الصدد. وفي حين رأت مجموعة من الدول الأعضاء أن عملية التنشيط هي عملية سياسية بالدرجة الأولى وأنها ينبغي أن تقتصر على الأمور ذات الطبيعة الفنية، أصرّ البعض الآخر على أن أفضل سبيل لتحقيقها هو التركيز على أساليب عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها. وجرى، أيضا، الربط بين عملية إعادة التنشيط والأولوية المواضيعية التي يوليها الرئيس لمسألة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية.

١٠ - وانصبت المداخلات، عموما، على المجالات التالية: أساليب العمل؛ ودور الجمعية العامة في اختيار الأمناء العامين؛ وضرورة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وذاكرته المؤسسية؛ وعلاقة الجمعية العامة بسائر الأجهزة الرئيسية. وأبدت أيضا تعليقات بشأن طبيعة الاستعراض الشامل المنصوص عليه في القرار ٣٠١/٦٤.

١١ - وفيما يتعلق بكفاءة الجمعية العامة، اعتبر البعض أن أساليب العمل، وتحديد أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، بما في ذلك وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية، ونظم التصويت الإلكترونية وإدارة الوثائق بناء على ترجمتها في المواعيد المقررة، ينبغي أن تشكّل الموضوع الرئيسي الذي تنصب عليه المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وجرى التشديد، بوجه خاص، على ضرورة إصدار قرارات الجمعية العامة ومحاضر جلساتها في المواعيد المقررة.

١٢ - وفي حين حثت مجموعة من الدول الأعضاء على توحي الحيطة الضرورية فيما يتعلق بسرية عملية التصويت وسلامتها وأعدت تأكيد مبادئ المصادقية والموثوقية والسرية، تكلم البعض عن تحديث نظام التصويت والاقتراع في الجمعية، وأشار البعض إلى أن تقديم إحاطة بشأن الجوانب الفنية المتصلة بإجراء التصويت الإلكتروني قد يكون أمرا مفيدا للمداولات بشأن هذا الموضوع.

١٣ - وفيما يتعلق بالمناقشة العامة، أشار أحد المتكلمين إلى أنها كانت في السابق الحدث الرئيسي في الجمعية العامة إلا أنها أصبحت فيما يبدو مجرد مناسبة ضمن مناسبات عديدة تتزامن إقامتها نوعا ما في أيلول/سبتمبر. ومن ثم أشار البعض إلى ضرورة النظر في المسائل المتعلقة بوضع جداول الاجتماعات على نحو متأن وأنه ينبغي، في هذا الصدد، إمعان النظر في دوري مكتب الجمعية ورئيس الجمعية العامة. وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن للفريق العامل أن يوفر إرشادات في هذا الصدد.

١٤ - ورحبت الوفود بالمناقشات المواضيعية، إلا أنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن الإكثار من تلك المناقشات يمكن أن يشتمل تركيز الجمعية العامة وإلى أنه ينبغي ألا تغرب احتياجات الوفود الصغيرة وقدراتها عن البال.

١٥ - وركزت وفود عدة، في مداخلاتها، على ترشيد جدول الأعمال بما في ذلك بحث إمكانية التوسع في نظام النظر في بعض البنود كل سنتين وثلاث سنوات. ورأت وفودا عديدة في الاقتراح الداعي إلى إلغاء الولايات التي لم يعد لها محل اقتراحا معقولا إلا أنها أصرت على وجوب عدم الأخذ بمفهوم "الحدود الزمنية القصوى" إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة والدولة المعنية. وأكدت بعض الدول الأعضاء على ضرورة أن تصبح عملية وضع جدول الأعمال أكثر استجابة للتحديات الجديدة والسريعة التطور وأكثر تكييفا معها.

١٦ - وأشار إلى أن التوازن فيما بين الأجهزة الرئيسية، وبخاصة التوازن مع مجلس الأمن، يعد في ضوء ما يراه الكثيرون تعديا على أعمال الجمعية العامة، نقطة مهمة تلزم معالجتها. وذكر عدد من المتكلمين أن ذلك يشمل زيادة مسؤولية المجلس أمام الجمعية والمواءمة بين برنامجي عملهما.

١٧ - وأبرزت مجموعة من الدول ضرورة إجراء تقييم واف لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة واستجلاء أسباب أي قصور عن التنفيذ. وقالت إنه من المهم للغاية القيام بذلك من أجل القضاء بالتدرج على المعوقات التي ما زالت تحول دون عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة وتحقيق كامل إمكاناتها.

١٨ - وأعربت وفود عديدة عن أملها في أن تواصل الجمعية العامة النظر في المسائل السياسية في مجال السلام والأمن الدوليين. وشدد وفد آخر على ضرورة أن تعم الجمعية في هذا الصدد روح وثابة. واقترح أن يقدم المجلس تقارير خاصة إلى الجمعية.

١٩ - وقال أحد المتكلمين إن توازن العلاقة بين الجهازين يمكن أن يتحقق بممارسة الجمعية سلطتها لإصلاح المجلس بينما ألح وفد آخر على ضرورة مقاومة الاستعجال في الإصلاح المؤسسي أيا كانت التكلفة.

٢٠ - واستشهد بالتقرير السنوي الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة كمثال على أحد المجالات التي يمكن إمعان النظر فيها، وأشار في هذا الصدد، إلى جملة أمور من بينها القرار ٢٤١/٥١، الذي طُلب فيه من رئيس الجمعية العامة أن يقيم مناقشة الجمعية للتقرير. ومن ناحية أخرى، أشار أيضا إلى التحسينات التي أجريت بالفعل، مثل الإحاطات التي تنظم خلال فترات رئاسة المجلس الشهرية. وأكد أحد الوفود أن العلاقة بين الجمعية والمجلس هي في حد ذاتها مسألة جوهرية أرسيت أسسها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢١ - وفيما يتصل بعلاقة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأى أحد الوفود أنه ينبغي موافاة الجمعية بتقارير عن الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي.

٢٢ - وفي سياق مناقشة العلاقة بين الأجهزة الرئيسية، حثت الوفود على زيادة التنسيق فيما بين رؤساء تلك الأجهزة.

٢٣ - وأشار ممثلون عديدون إلى ضرورة تعزيز دور الجمعية في عملية اختيار الأمين العام وأعربوا عن الأسف لأن الأحكام الواردة في هذا الصدد في قرارات سابقة لم تنفذ بعد بالكامل. وذكرت وفود عديدة أن هذه المسألة تعد، في رأيها، من المسائل الهامة على جدول أعمال الفريق العامل. وركز بعضها على التحسينات التي أجريت بالفعل حتى الآن فأشاروا إلى جملة أمور من بينها، تبادل الآراء في سياقات غير رسمية بين المرشحين والمجموعات الإقليمية وأكدوا ضرورة مواصلة اتباع الإجراءات المعمول بها حاليا.

٢٤ - وركز متكلمون عدة على عملية اختيار وتعيين الأمين العام، وتطرقوا في الوقت نفسه إلى تعيين كبار المسؤولين في الأمانة العامة وفي منظومة الأمم المتحدة بوجه أعم، بمن فيهم الممثلون الخاصون للأمين العام وأفرقة الخبراء الرفيعة المستوى. وفي هذا السياق، أشار إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "اختيار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم" (انظر A/65/71)، الذي تريد وفود عديدة أن ينظر فيه الفريق العامل.

٢٥ - وأشار عدد من المتكلمين إلى مسألة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة باعتبارها مسألة يمكن أن ينصب عليها اهتمام الفريق العامل. وذكرت دول أعضاء عديدة أنها تتطلع إلى الآراء التي سيبيدها الرئيس عما قريب بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب. وقال العديد من الممثلين إن ضمان توافر موارد مالية وبشرية كافية ومضمونة للمكتب يعد، في رأيهم، أمراً أساسياً. ورحبت مجموعة من البلدان بالتدابير التي أُتخذت بالفعل، من أجل تعزيز المكتب. وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي تكريس جهد خاص لتنفيذ القرارات التي أُتخذت فعلاً في هذا الصدد.

٢٦ - وتطرقت الوفود، للمرة الأولى في إطار الفريق العامل، إلى العلاقة بين الجمعية العامة والمجموعات القائمة خارج نطاق الأمم المتحدة، مما يشمل بوجه خاص العلاقة مع مجموعة العشرين. وذكرت بعض البلدان أنه ينبغي للممثلين الذين تسميهم الأمم المتحدة للتعامل مع الهيئات الخارجية، أن يسلكوها في التفاعل مع أعضاء المنظمة قبل وبعد لقاءاتهم مع تلك الهيئات بحيث يمكنهم نقل مواقف الجمعية العامة بشكل سليم.

٢٧ - أما عن طبيعة الاستعراض الشامل للقائمة الواردة في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص (A/63/959)، ذكر العديد من المتكلمين أنهم يعتقدون أهمية كبرى على تلك الممارسة. وقيل مثلاً إنه من المفروض أن يفرض الاستعراض إلى إنشاء آلية متابعة لتقييم حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة، اقترح أحد الوفود أن تكون وحدة خاصة داخل الأمانة العامة.

٢٨ - وعلى إثر المداوات آنفة الذكر، عمّم رئيسا الفريق في رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، خطة عمل يقترحها فيها عقد أربعة اجتماعات مواضيعية تركز على المسائل التي غالباً ما يرد ذكرها باعتبارها من أشد المسائل أهمية في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، ألا وهي:

(أ) دور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها مع سائر الأجهزة الرئيسية في المنظمة والمجموعات الأخرى خارج الأمم المتحدة؛

(ب) تنفيذ قرارات الجمعية العامة وجدول أعمالها؛ وأساليب عمل الجمعية العامة والمسائل العملية والتقنية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بنظام التصويت في الجمعية العامة، وذلك في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(ج) دور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه وفي اختيار الرؤساء التنفيذيين لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) مهام مكتب رئيس الجمعية العامة، ومن بينها تعزيز ذاكرته المؤسسية وعلاقته مع الأمانة العامة.

باء - الاجتماعات المواضيعية

دور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها بسائر الأجهزة الرئيسية بالمنظمة والمجموعات الأخرى خارج المنظمة

٢٩ - عُقد الاجتماع المواضيعي الأول، وفقا لخطة العمل، في ١٣ نيسان/أبريل، وحضره رئيس الجمعية العامة. وشهدت المناقشات مداخلات من ١٧ وفدا تكلم بعضها باسم المجموعات.

٣٠ - ورَّحَّب رئيسا الفريق في ملاحظتهما الافتتاحية بوجود رئيس الجمعية العامة بين الحضور وكررا تأكيد أن الفريق العامل المخصص مكلف بموجب القرار ٣٠١/٦٤ بتحديد سبل إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا الرئيسان الوفود، على إثر إيداء رئيس الجمعية ببيانه، إلى المشاركة بلا توائٍ في تبادل الآراء.

٣١ - وذكر رئيس الجمعية مع الارتياح في ملاحظاته أمام الفريق العامل أن رؤيته لجمعية عامة قوية خليقة بأن تكون منتدى للنقاش على الصعيد العالمي لقيت تأييدا واسع النطاق بين الأعضاء وهو ما تجسد في اتخاذ الجمعية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، القرار ٩٤/٦٥ المتعلق بدور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وقال إن حضور الجمعية العامة بقدر أكبر في الساحة الدولية يعد، في رأيه، أمرا بالغ الأهمية وأعرّب عن تأييده لمد جسور مع الجهات الفاعلة خارج الأمم المتحدة مثل مجموعة العشرين. وفي إشارة إلى ضرورة ضمان تعاون الجمعية وسائر الأجهزة الرئيسية على نحو فعال، ذكر الرئيس أنه يعقد بصفة منتظمة اجتماعات ليس مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل وأيضا مع رئيسي مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك أعرّب عن غبطته للتفاعل الوثيق بينه وبين الأمين العام ورحب بما أبداه الأمين العام من استعداد لتقديم إحاطات دورية للدول الأعضاء بشأن الأحداث الأخيرة بما يتيح لها فرصة للإعراب عن آرائها في المسائل التي جرت العادة على تناولها في مجلس الأمن.

٣٢ - وأشار الرئيس أيضا، إلى ضرورة التركيز بشكل أفضل في جدول أعمال الجمعية العامة على أشد قضايا الساعة إلحاحاً وأكد أن ازدحام جدول الأعمال يمكن أن ينال من نوعية النقاش في الجمعية. وقال إنه ينبغي بالتالي، إمعان النظر في ترشيح جدول الأعمال

واستشهد باللجنة الثانية كمثل يُحتذى في هذا الصدد. وأضاف أنه من المهم إيلاء مزيد من الاهتمام لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة تبريرا للموارد التي تتاح للمنظمة.

٣٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكدت وفود عديدة قلقها إزاء ما تعتبره تعديا من مجلس الأمن على عمل الجمعية العامة. واقترحت أيضا أن تتجاوز الجمعية على نحو أسرع وأكثر فعالية مع الأحداث السياسية والمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين بحيث تُثبَّت دورها المنصوص عليه في الميثاق.

٣٤ - وقالت بعض الوفود إنها ترجو أن تصبح تقارير مجلس الأمن تحليلية الطابع بقدر أكبر وأن يقدم المجلس تقارير خاصة موضوعية المنحى. وأشار من ناحية أخرى إلى أن عملية إعداد التقرير السنوي للمجلس قد تحسّنت بفضل الاجتماعات غير الرسمية التي عُقدت بين رئاسة المجلس وأعضاء الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وطلب إضفاء الطابع المؤسسي على تلك المشاورات. وفي هذا السياق نوّه أحد الوفود بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) المتعلقة بأساليب عمل المجلس وأعرب عن تقديره الشديد لتقرير المجلس الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٥ - وذكرت وفود أخرى إن مجلس الأمن يواظب على تقديم التقرير السنوي وفقا للتكليف المسند إليه، ولاحظت أن الجلسات التي يجري تنظيمها شهريا لإحاطة أعضاء المنظمة علما ببرنامج عمل المجلس نادرا ما تكون نسبة الحضور فيها عالية. وأكد أحد الوفود إن كلا من الأجهزة الرسمية يعمل وفقا للأحكام الموضوعية له وأن هذه مسألة جوهرية تدخل في صميم تأسيس تلك الأجهزة.

٣٦ - وجرى التسليم على نطاق واسع بقيمة الاجتماعات التي تُعقد بانتظام بين رؤساء الأجهزة الرئيسية، وارتئي أنه يمكن زيادة تحسين تلك الممارسة. وقالت وفود إن عملية التنسيق تلك ينبغي أن تشمل أيضا، جداول أعمال وبرامج عمل تلك الهيئات ويمكن أن يوضع لها جدول أعمال رسمي وأن يجري إطلاع الدول الأعضاء على نتائجها. ونوّهت أيضا، بعض الوفود بالاجتماعات التي عقدها رئيس الجمعية العامة بصفة منتظمة مع رئيس مجلس الأمن ولجنة بناء السلام باعتبارها ممارسة مفيدة، وشددت على ضرورة زيادة التنسيق فيما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها والمجموعات القائمة في إطارها.

٣٧ - وأعرب عن التقدير للممارسة التي في إطارها يقدم رئيس الجمعية العامة إحاطات للجمعية بشأن آخر أسفاره وذلك باعتبارها مصدرا للمعلومات له قيمته.

٣٨ - واقترحت بعض الوفود بحث إمكانية التوسع في نظام النظر كل سنتين وثلاث سنوات في البنود وتجميعها؛ ومن ناحية أخرى تكرر تأكيد الاعتراض على ربط أي بنود بأي حدود زمنية دون موافقة صريحة من الدول المشاركة في تقديم البنود و/أو الدول المعنية.

٣٩ - وظلت مسألة حضور الجمعية العامة في الساحة الدولية تشغل وفود عديدة أكدت أن عملية إعادة التنشيط لن تُسفر عن نتائج مضمونة إلا عندما تتخذ الجمعية إجراءات لها وجاهتها بشأن المسائل التي تهم المجتمع الدولي مما يمكن أن يزيد من حضور الجمعية في الساحة الدولية. وفيما يتعلق بمسألة تعيين مساعد للمتحدث باسم الجمعية، جرى التأكيد على ضرورة الالتزام بالقرارات السابقة.

٤٠ - ورأت الوفود أن المناقشات المواضيعية تعد أداة هامة تيسر إجراء مناقشات أكثر تعمقا بشأن القضايا الآنية التي لها أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، جرى الترحيب بإجراء المناقشات المواضيعية بوجه عام ولكن تم التشديد على إجراء تلك المناقشات وإعدادها بالتشاور مع الدول الأعضاء. وفي إطار التحوار مع المشاركين، أكد رئيس الجمعية أن إجراء المناقشات المواضيعية هي أحد الأدوات القليلة التي يمكن للرئيس أن يستعين بها لحفز مداولات الجمعية، وقال إنه اعترض لهذا السبب، على زيادة تقييد أو الحد من سلطة الرئيس في الدعوة إلى إجراء تلك المناقشات.

٤١ - وفيما يتصل بالعلاقة بين الجمعية و"المجموعات الأخرى خارج الأمم المتحدة"، رأت وفود عديدة أنه ينبغي أن تتناول المناقشات، على سبيل الأولوية، علاقة الجمعية بسائر الأجهزة الرئيسية. واستفسر بعض المتكلمين عن المعنى الدقيق لعبارة "المجموعات الأخرى" في هذا السياق، وتساءلوا عما إذا كان يشمل المجتمع المدني أو المجموعات السياسية. وجرى التأكيد على دور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة العالمية الوحيدة. وفي هذا السياق، رحبت بعض الوفود بالجهود التي بذلتها رئاسات مجموعة العشرين، في الآونة الأخيرة، للتواصل مع الجمعية انطلاقاً من روح المساءلة والشفافية.

٤٢ - وشدد العديد من المتكلمين مرة أخرى على أهمية تنفيذ القرارات الصادرة، وأشار البعض، في هذا الصدد، إلى ضرورة إنشاء آلية للمتابعة والرصد. وأكد أحد الوفود على وجوب أن يتم، في حدود الموارد المتاحة، تنفيذ جميع الأحكام التي لم تُنفذ بعد.

٤٣ - وأعرب رئيسا الفريق، في ملاحظاتهم الختامية، عن امتنانهما للرئيس الذي كان لحضوره الاجتماع أثره في زيادة النتائج المثمرة، وشكرا الوفود على تعليقاتها الجوهرية.

تنفيذ قرارات الجمعية العامة وجدول أعمالها؛ وأساليب عمل الجمعية العامة والمسائل المتعلقة بالتشغيل وبالجوانب التقنية، بما في ذلك المعلومات الخاصة بنظام التصويت في الجمعية العامة، وذلك في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر

٤٤ - عقد الفريق العامل المخصص في ٢٨ نيسان/أبريل، اجتماعه الثالث الذي كان ثاني اجتماعاته المواضيعية، وركز فيه على تنفيذ قرارات الجمعية العامة وجدول أعمالها وأساليب عمل الجمعية والمسائل المتصلة بالتشغيل والجوانب التقنية بما في ذلك عملية الاقتراع. وتآلف الاجتماع من جزأين، استمع الفريق العامل، في الجزء الأول منه، إلى عدة إحاطات وأتيحت له فرصة الانخراط في جولة من الأسئلة والأجوبة، أما الجزء الثاني فأدلت فيه الوفود ببيانات عامة. وخلال الجزء الأول تكلم ما مجموعه ثمانية وفود؛ وفي الجزء الثاني تكلمت ستة وفود بعضها باسم المجموعات.

٤٥ - وأدلى رئيسا الفريق بملاحظات افتتاحية موجزة شرحا فيها هيكل الاجتماع وقدمتا تصورا لطبيعته التحوارية، وعلى إثر ذلك افتتح الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، الجزء الأول بإحاطة عن الدروس المستفادة في سياق عمله، والتي قد تكون لها، أيضا، جاهدتها في سياق أعمال الفريق العامل المخصص. وركز في بيانه على تجربة المجلس في ترشيد بياناته الموجزة المتعلقة بالمسائل المعروضة على المجلس، تماشيا مع المبادئ التوجيهية الواردة في مذكرة رئيس المجلس (S/2010/507)، وأشار إلى أن عدد البنود انخفض من ١٤٤ بندا في مستهل عام ٢٠٠٧ إلى ٨٨ بندا في الوقت الحاضر. وقال إن هذا تحقق، على وجه التحديد، بفضل دمج البنود المتداخلة؛ وإجراء استعراض سنوي لتحديد ما إذا كان المجلس قد اختتم النظر في أي من البنود المدرجة أم لا؛ واتباع "إجراء الحدود الزمنية القصوى"؛ وتطبيق فكرة بنود جدول الأعمال الجامعة.

٤٦ - واستمع الفريق العامل إلى إحاطة ثانية قدمتها الممثلة الدائمة لمنغوليا، بصفتها رئيسة للجنة الثانية في الدورة الخامسة والستين، وتناولت فيها خبرتها المكتسبة من مداورات اللجنة وما تلاها من اتخاذ قرار بشأن تحسين أساليب عملها. ونوهت بالعمل الذي اضطلعت به الرئيسة السابقة، وهي الممثلة الدائمة لجمهورية كوريا، وقامت، في هذا السياق، بإطلاع الفريق العامل على مختلف الخطوات التي اتخذتها اللجنة الثانية في أثناء النظر في هذه المسألة، خلال دورتها في عام ٢٠١٠. وأكدت أن لكل من اللجان الرئيسية خصائصها وأن من شأن تحسين أساليب العمل أن يعود بالنفع على الوفود الصغيرة بوجه عام.

٤٧ - وقدم الإحاطة الثالثة مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وتناول فيها الجوانب التنظيمية في اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى لا سيما الاجتماعات التي تعقد في أيلول/سبتمبر. وفي معرض الإشارة إلى الزيادة الأخيرة في عدد تلك الاجتماعات وإلى أولوية صون حرمة المناقشة العامة، وهي الأولوية التي طالما أكدت عليها الدول الأعضاء، ذكّر المدير بعدد من البارامترات المتعلقة بتخطيط تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى.

٤٨ - وقدم الإحاطة الرابعة والأخيرة مدير شعبة الاجتماعات والنشر بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، واستخدم فيها برنامج power point لعرض مختلف الخطوات التي اتخذتها الإدارة في السنوات الأخيرة تعزيزاً لعملياتها المتصلة بالوثائق.

٤٩ - ولقيت الإحاطات ومبادرة رئيسي الفريق إلى ترتيبها، ترحيباً قوياً لدى الوفود التي اغتنمت الفرصة لتتجاوز وتتبادل الآراء. ورحب أحد المتكلمين بالإحاطة التي قدمها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، وقال إنها كانت مفيدة من حيث أنها أفسحت المجال لتبادل الخبرات. وسأل متكلم آخر عن الطريقة التي تشارك بها الدول الأعضاء في عملية الترشيد في المجلس والكيفية التي يمكن بها للدول غير الأعضاء في المجلس المشاركة في مناقشات البنود التي تهمها. ورحب وفد آخر بالمعلومات الواردة من المجلس ولكنه أشار إلى أنه بإمكان المجلس أن يستفيد من الجمعية وليس العكس. وطلب البعض معلومات عن تطبيق المجلس لنظام البنود الجامعة. ورداً على تلك النقاط، شكر رئيس الفريق العامل غير الرسمي الوفود على أسئلتها وتعليقاتها وأبدى استعداداً لإجراء مزيد من تبادل الآراء^(١).

٥٠ - ورداً على الإحاطة التي قدمتها رئيسة اللجنة الثانية، أكدت الوفود أن كلا من اللجان الرئيسية لها، في الواقع، أساليبها الخاصة في العمل. وسئلت الرئيسة عن الظروف التي يسرت في اعتقادها اتخاذ قرار العام الماضي. وتساءل أحد الوفود عن مدى كفاية التدابير التي اعتمدت والتي يستلزم تنفيذها في نهاية المطاف توافر الإرادة لدى الوفود؛ واستفسر متكلم آخر عن تقييم الرئيسة لمدى متابعة تنفيذ القرار المتخذ. وأشار، أيضاً، إلى أن اللجنة الثانية أدت واجبها بما يتماشى مع الطلب الموجه من الفريق العامل المخصص إلى اللجان الرئيسية، ولكن اللجان الأخرى لم تفعل، وأنه قد يتسنى من خلال المساعي الحميدة لرئيسي الفريق

(١) دَوّن رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن الأسئلة التي طرحتها عليه الوفود، وقام على إثر الاجتماع بإرسال ردود خطية إلى رئيسي الفريق العامل المخصص اللذين قاما بتوزيعها على الوفود المعنية.

العامل نقل هذه التجربة إلى رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى. وأقرت رئيسة اللجنة الثانية بأن التدابير المتخذة هي في الواقع خطوة أولى، وقالت إنها ستقوم في سياق المضي قُدماً في هذا السبيل بإطلاع مَنْ سيخلفها على الدروس المستفادة.

٥١ - وفيما يتعلق بالإحاطة الخاصة بتنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى، أثبتت مسألة إعداد قائمة المتكلمين. واستفسر البعض عن إمكانية تعديلها بالأخذ بطريقة القرعة بحيث تنتفي حاجة الوفود إلى تأمين أفضل موقع ممكن في القائمة عن طريق المساومة وغير ذلك من الأساليب. وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي تقليل عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى إلى أدنى حد ممكن وتوزيعها على امتداد السنة التقويمية. وأكد مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن قائمة المتكلمين في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ أعدت بطريقة القرعة، وقال إن الطرائق ذات الصلة بذلك ترد في المرفق الأول للقرار المتخذ في هذا الصدد (القرار ١٨٤/٦٤).

٥٢ - ومتابعةً للعرض الذي شهده الحاضرون فيما يتعلق بالوثائق، أكدت الوفود أنه لا يمكن التعويل على النشر الإلكتروني للوثائق وحده وأن النسخ الورقية ما زالت تؤدي وظيفة رسمية هامة. وأشار وفد آخر إلى ضرورة التقليل من المعلومات التي يُطلب من الأمانة العامة تقديمها في صورة خطية، وذلك لضمان إمكانية استدامة أساليب عملها بصورة عامة. وردا على تلك التعليقات، قال مدير شعبة الاجتماعات والنشر إنه أحاط علماً بالحاجة إلى مواصلة توزيع النسخ الورقية، وأكد، في الوقت نفسه، للوفود أن قلة فقط من المنظمات في العالم هي التي تتبع في عملها طرقاً مراعية للبيئة مثل الطرق المتبعة في الأمم المتحدة.

٥٣ - وقبل الانتقال إلى الجزء الثاني من الاجتماع، تم إبلاغ الفريق العامل بأنه عملاً بأحكام الفقرة ٢٤ من القرار ٢٨٦/٦٠، أصبحت التعليقات والممارسات السابقة المتعلقة بالنظام الداخلي للجمعية العامة متاحة إلكترونياً ويمكن الاطلاع عليها في موقع الجمعية على الإنترنت.

٥٤ - وفيما يتعلق بجدول الأعمال، أبدت الوفود قناعة راسخة بأن النظر في بعض بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات أو حذفها أو ربطها بحدود زمنية قصوى، كلها أمور لا يجوز الإقدام عليها دون موافقة صريحة من الدول المشاركة في تقديم تلك البنود و/أو الدول المعنية. وارتئى من ناحية أخرى، أنه من المناسب تماماً بحث إمكانيات زيادة ترشيح جدول الأعمال، بما في ذلك دمج القرارات، بحثاً مستفيضاً.

٥٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات، أقرت الوفود على نطاق واسع بضرورة الالتزام بالقرارات المتخذة وتنفيذها. وقالت إن كون عدد كبير من الأحكام الواردة في القرارات المتخذة في إطار بند تنشيط أعمال الجمعية العامة إنما هو أمر يمكن اعتباره مؤشرا على أن العملية ولدت عددا من الأفكار لا بأس به. ودعا أحد الوفود إلى إنشاء وحدة متابعة في مكتب رئيس الجمعية العامة واقترح اختزال نصوص القرارات بحيث يكون لها وقع سياسي أكبر.

٥٦ - وأوليت أهمية خاصة للنظر في سبل تحسين أساليب العمل. وحيث أن المناقشات التي دارت على امتداد عام كامل بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة لم تسفر عن نتائج تذكر، قال البعض إن ضمان وفاء الجمعية العامة بمهامها السياسية أمر يتأتى بجعل مناقشاتها هادفة وكفالة احترام قراراتها وهي مسؤولية تقع في المقام الأول على أعضائها. وذكر أحد الوفود أن مستوى التقيد بالمدد المحددة لإلقاء البيانات في الجمعية ضعيف.

٥٧ - وفيما يتعلق بتنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى، أشير إلى أنها تعقد بتكليفات من الجمعية العامة وتسهم في تسليط الضوء بقدر أكبر على مواضيع بالغة الأهمية. وأعرب من ناحية أخرى، عن رأي مؤداه أن الإكثار من عقد تلك الاجتماعات يمكن أن ينال من أهميتها واقترح توزيعها على امتداد العام بأكمله بدلا من تركيزها في وقت المناقشة العامة. واقترح أيضا أن يضع الفريق العامل، في الدورة الحالية، إرشادات في هذا الصدد.

٥٨ - وفيما يتعلق بنظام التصويت، أعربت الوفود عن تأييدها لأي تحسينات تقنية يكون من شأنها أن تزيد من كفاءة الجمعية العامة وأن تؤمنها بقدر أكبر، وأشارت في الوقت نفسه، إلى أن النظم التي اقترحت خلال الدورات السابقة، ويجري النظر فيها حاليا، لا تستوفي، فيما يبدو، شروط الموثوقية والمصدقية والسلامة والسرية. وأحيط الفريق العامل علما بأنه لم تطرأ أي تطورات تكنولوجية في هذا الصدد. وأكدت الوفود بشدة أنه لا يمكن تغيير النظام القائم حاليا إلا بقرار من الجمعية بكامل هيئتها وأن وفود كثيرة تولي أهمية قصوى لهذه المسألة تحديدا. بيد أن أحد الوفود اقترح إحالة هذه المسألة إلى اللجنة الخامسة حيث أنه يترتب عليها آثار في الميزانية.

٥٩ - وفيما يتصل بالوثائق، أكدت الوفود أهمية استحداث تدابير لتحسين نوعية وثائق الأمم المتحدة الصادرة باللغات الرسمية الست وزيادة دقتها وكفالة المواظبة على إعدادها وترجمتها بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة وذلك بالرجوع إلى النصوص والكلمات حسبما حررت باللغة الأصلية، وإصدار مزيد من الوثائق في موعدها. وأعرب أحد الوفود

عن رأي مفاده أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تزيد من حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية بكفالة صدور قراراتها مباشرة بعد اتخاذها.

٦٠ - وأعرب رئيسا الفريق، في ملاحظتهما الختامية، عن امتنانهما للدول الأعضاء لمشاركتها في الاجتماع وأشارا إلى أن الشكل التفاعلي للاجتماع هو طريقة مبتكرة لتركيز الانتباه على المواضيع قيد المناقشة.

دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه

٦١ - عقد الفريق العامل المخصص الاجتماع الرابع، الذي كان ثالث اجتماعاته المواضيعية، في ١٧ أيار/مايو. وركز الاجتماع على دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية اختيار الأمناء العامين للأمم المتحدة وتعيينهم وفي اختيار الرؤساء التنفيذيين الآخرين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتكلم أثناء الاجتماع ١٥ متحدثا في المجموع، مثل عدد منهم بمجموعات.

٦٢ - وفي افتتاح الاجتماع، لاحظ رئيسا الفريق أن موضوع الاجتماع سبق أن نُظر فيه في عدد من المناسبات وأن قرارات قد اتخذت بشأنه. وقال إن المادة ٩٧ من الميثاق تمثل النقطة المرجعية للأعضاء، حتى وإن كانت هناك تأويلات مختلفة بشأن أحكامها. ومن ثم فإن المتحدثين مدعوون لإبداء تعليقات محددة في هذا الصدد. وأشار الرئيسان المشاركان إلى أنه يجري توسيع هذه المناقشات لتشمل رؤساء الوكالات، وذكر تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "اختيار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم" (انظر A/65/71)، مشيرين إلى أن هذا التقرير قد يصلح أيضا كنقطة مرجعية للاجتماع.

٦٣ - وأكد عدد كبير من الدول الأعضاء أنهم يعتبرون عملية اختيار الأمناء العامين من أهم عناصر تنشيط أعمال الجمعية العامة، لما تترتب عليه من آثار بعيدة على كفاءة الأمم المتحدة وأهميتها. وأكد كثيرون على ضرورة أن تتسم عملية الاختيار والتعيين بقدر أكبر من الشفافية والمصداقية والشمول لجميع الدول الأعضاء وذلك بالاستفادة القصوى من الصلاحيات الواردة في الميثاق، مقررّين أيضا بضرورة قيام الجمعية بالتخطيط للاضطلاع بدور أكثر نشاطا وفعالية وكفاءة في هذه المسألة. وتساءل أحد المتحدثين عما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير جديدة أو عما إذا كان يتعين على الدول الأعضاء فقط الاستفادة بدرجة أكبر من الصلاحيات الموجودة بالفعل، في حين أكد آخرون أن عدم تنفيذ الأحكام القائمة يعزى إلى انعدام الإرادة السياسية.

٦٤ - وكان هناك اتفاق واسع على ضرورة تنفيذ القرارات القائمة بشكل أوفى، حتى وإن اختلف الأعضاء بشأن تحديد تلك القرارات، مع إشارة البعض إلى القرارات ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ و ٣٠١/٦٤، وإدراج آخرين القرار ١١ (أولا)، وهو أول قرار ذو صلة بشأن تعيين الأمين العام، في هذه القائمة. ووصف كثيرون القرار ١١ (أولا) بأنه عتيق وتجاوزته الزمن. ومضى أحد المتحدثين إلى أبعد من ذلك، حيث أشار أولا بوضوح إلى أنه عملا بهذا القرار، يقتصر التعيين في منصب الأمين العام على الرجال، ثم استرسل قائلا إن القرار يقوض مفهوم خضوع الأمين العام بالأساس للمساءلة أمام الجمعية العامة، وهي مجموع أعضاء الأمم المتحدة. وأعرب عدد كبير من المتحدثين أيضا عن رأي مفاده أن السلطة التي اكتسبها مجلس الأمن في هذا المسألة بمرور الوقت يمكن أن تعزى إلى حد ما إلى التأويل الوارد في القرار للمادة ٩٧ من الميثاق.

٦٥ - وبالتركيز على أحكام محددة لقرارات اتخذت بالفعل، وهي على وجه التحديد القرارات ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ و ٣٠١/٦٤، اقترح المتحدثون على مدار الاجتماع الإجراءات والمبادئ التالية من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والشمول: ينبغي احترام مبدأي التناوب الجغرافي والمساواة بين الجنسين؛ وينبغي أن يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء لتحديد قائمة من المرشحين لمنصب الأمين العام والموافقة عليها تُعرض بعد ذلك على مجلس الأمن (ويمكن كذلك أن يشترك رئيس الجمعية ورئيس المجلس في التوقيع على خطاب يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم أسماء مرشحين للمنصب المذكور)؛ وينبغي أن تُعرض قائمة المرشحين رسميا على الجمعية العامة ليتاح لها التواصل مع الدول الأعضاء بصورة فعالة ومفيدة قبل اتخاذ قرار نهائي؛ وينبغي وضع مهلة زمنية أكثر تحديدا لعملية الاختيار والتعيين.

٦٦ - وفي حين كان هناك إقرار بأن التدابير المذكورة أعلاه لا يمكن أن تطبق بصورة كاملة وفورية على عملية اختيار الأمين العام وتعيينه في السنة الحالية، فقد أشار عدد قليل من الوفود إلى أنه يمكن إدخال تحسينات معينة على العملية أثناء الدورة الحالية. وتشمل هذه التدابير الانتقالية الممكنة إعداد قائمة (أو هيئة) بالمرشحين يمكن تقديمها إلى مجلس الأمن وتكليف المرشحين بتقديم عروض رسمية في الجمعية العامة وإليها أو في المجموعات الرئيسية بداخلها وإليها، ومن ثم إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر مع المرشحين. ورئي أن هذه هي الطريقة التي يحترم من خلالها كل من المجلس والجمعية ولاية الآخر.

٦٧ - وكان هناك عدد من الإشارات إلى اقتراح أعدته "مجموعة الدول الخمس الصغيرة" وجرى توزيعه مؤخراً، يوصي بتدابير تكفل توسيع مشاركة الدول الأعضاء في العملية مع عدم الإحلال باختصاصات مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالمشاورة الجارية في سياق استعراض مجلس حقوق الإنسان، حيث طرح اقتراح بأن يعرض المرشحون المحتملون تعهداتهم الطوعية على الجمعية العامة، رأى أحد المتحدثين أنه ينبغي تطبيق نفس المعايير على التعيينات في المناصب الرئيسية في الأمانة العامة، بما في ذلك منصب الأمين العام، وهي ممارسة معمول بها بالفعل في منظمات دولية أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية.

٦٨ - وقال وفد آخر، في معرض تأكيده أن لمنصب الأمين العام شقين متناصفين، دبلوماسي وإداري، إنه يرتبي بشدة أن يتم تعيين الأمين العام في جو من التناغم وتوافق الآراء، بالتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وأكد في هذا السياق على ضرورة الالتزام بالأحكام الواردة في المادة ٩٧.

٦٩ - وأكد متحدثون آخرون على ضرورة احترام الوضع المتساوي للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة الرئيسية وضمان عدم تدخل أحدها في طرق عمل الآخر. وأعربوا عن تأييدهم القوي للحفاظ على الممارسة الحالية وفقاً للمادة ٩٧، مع استمرار تفضيلهم لفكرة إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتعرف بشكل أفضل على المرشحين من خلال اجتماعات مع المجموعات الإقليمية وغير ذلك من التدابير المماثلة. وأعربوا عن موافقتهم على أنه قد يكون من المفيد أيضاً للمرشحين الاستماع إلى أسئلة الدول الأعضاء في هذه المناسبات، إلا أنهم أعربوا، بخلاف ذلك، عن تأييدهم لاستمرار الممارسة الحالية، حيث يشعرون أنها خدمت المنظمة، وستظل تخدمها، ككل بشكل جيد.

٧٠ - وفي الختام، أشارت بعض الوفود إلى تفرد وخصوصية الدور الذي يضطلع به الأمين العام، وذلك بسبب الدور والصلاحيات التي يخولها له الميثاق.

٧١ - وفيما يتعلق بالعنصر الثاني من المناقشة، وهو اختيار الرؤساء التنفيذيين الآخرين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كان هناك إقرار واسع بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، مع الإشارة بصورة متواترة ومحددة إلى أن التقرير يلاحظ أن عقد جلسات استماع/اجتماعات مع المرشحين لمنصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة في النظام الموحد للأمم المتحدة يمكن أن يعزز الشفافية والمصادقية في عملية الاختيار ويجعلها أكثر شمولاً لجميع الجنسيات. وأعرب أحد المتحدثين على وجه الخصوص عن تأييده للتوصيات التالية الواردة في التقرير: (أ) نشر الإعلانات عن الشواغر على نطاق واسع؛ (ب) وضع معايير واختصاصات، تشمل الكفاءات والمؤهلات والخبرات المطلوبة؛ (ج) وضع معايير وإجراءات

صارمة لفحص المرشحين، وإجراء مقابلات معهم، مع الإقرار بأنه قد جرى بالفعل اتخاذ بعض الخطوات في هذا الصدد. ورحب متحدثون آخرون بمبادرة الرئيسين المشاركين بشأن إدخال هذا العنصر الجديد في المناقشات التي تُجرى في إطار هذا البند، مع ترحيب البعض تحديدا بتأيي النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بغية ضمان الشفافية والشرعية والتمثيل المتوازن. وقام متحدث آخر، في معرض تركيزه على التقرير، وعلى المسائل المتعلقة بالموارد البشرية بشكل أعم، بالتأكيد على أهمية الأحكام الواردة في القرار ٢٤٨/٦٥ دال وكذلك التوصية ٦ لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، التي تنص على أنه ينبغي تقييد مدة خدمة الرؤساء التنفيذيين بولايتين متعاقبتين كحد أقصى.

٧٢ - وفي حين أحيطَ علما بالتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فقد أشير أيضا إلى أن هدفها هو المساعدة في وضع معايير اختيار منسقة تضمن أعلى قدر من الكفاءة في القيادة والإدارة على المستوى التنفيذي، وجرى التأكيد أيضا في هذا الصدد على الملاحظة الواردة في التقرير بشأن تفرد عملية اختيار الأمين العام وتعيينه مقارنة بعملية اختيار الرؤساء التنفيذيين الآخرين وتعيينهم.

تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

٧٣ - عقد الفريق العامل المخصص الاجتماع الخامس، الذي كان رابع اجتماعاته المواضيعية، في ٢٥ أيار/مايو. وركز الاجتماع على مكتب رئيس الجمعية العامة، والدعم المقدم له، وذاكرته المؤسسية. وتكلم في أثناء الاجتماع، ما مجموعه ١١ متحدثا، من بينهم ممثلون لمجموعات، الذي تضمن عرضا قدمه رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة بشأن أعمال المكتب، وعرضا قدمه مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بشأن الصندوق الاستثماري لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة.

٧٤ - وبدأ رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة حديثه بتحديد أفكاره بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة في إطار من ملاحظتين، وهما أن رئيس الجمعية العامة ومكتبه يعتبران تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب عنصرا رئيسيا لتنشيط أعمال الجمعية العامة، وأنهما يؤيدان آراء رئيس الدورة الرابعة والستين على النحو الوارد في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص (A/64/903). وتطرق لمسألة فترة الثلاثة أشهر الانتقالية، فقال إنها مهمة لتعزيز الذاكرة المؤسسية، وأقر بأنها يسرت إنشاء علاقة عمل متينة مع الأمانة العامة في مرحلة مبكرة. إلا أنه قال محذرا إنه سيتعين على الرؤساء القادمين وفرقهم أن يكونوا حريصين، مثلما كان فريقه حريصا، على عدم تقويض جهود شاغل المنصب. وأقر بوجود

بعض الصعوبات المتعلقة بجزر المكاتب الذي جرى توفيره أثناء الفترة الانتقالية. وفيما يتعلق بالموظفين، أكد على أهمية استبقاء بعض الموظفين الذين عملوا في الرئاسة السابقة من أجل تعظيم الذاكرة المؤسسية إلى أقصى حد ممكن، مشيراً إلى أنه تم استبقاء خمسة موظفين ومساعد (ربح عدد أفراد فريقه كاملاً) بهذه الطريقة لهذا الغرض. وانتقل إلى الحديث عن الميزانية، فشدّد على الدرجة التي يكون من المهم عندها تحقيق توازن جيد بين الموارد الأساسية المستمدة من ميزانية الأمم المتحدة والموارد المستمدة من الدول الأعضاء، إما من خلال الصندوق الاستئماني، أو الإعارات، أو التبرعات، مشيراً إلى أن الموارد الأساسية تنسم بقدر أكبر من قابلية التنبؤ بها وتكفل قدراً أكبر من الاستقلالية. وفيما يتعلق بالبروتوكول، أكد أنه لا يزال هناك قصور في الحالة وفي الدعم الوارد. وفيما يتعلق بالاتصالات، ففي حين أعرب عن امتنانه لإمداد المكتب بالمتحدث الرسمي وبمدير الموقع، فقد قال إنه لا يخالطه شك برغم ذلك في إمكانية عمل المزيد فيما يتعلق بإعداد تقارير عن أنشطة الرئيس. واحتتم حديثه بالتأكيد على أن مناقشة هذه المسائل جارية منذ فترة، وأنه قد جرى بالفعل اعتماد توصيات واتخاذ قرارات، وأن المطلوب في هذه المرحلة أولاً وقبل كل شيء هو متابعة التنفيذ. وذكر رئيس المكتب مبادرة اتخذت مؤخراً بشأن استمرارية أفضل الممارسات، وهي "دليل رئيس الجمعية العامة" المقرر أن تقوم سويسرا بتوزيعه في القريب العاجل عملاً بالفقرة ١٧ من منطوق القرار ٣٠١/٦٤.

٧٥ - وتحدث بعد ذلك مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات عن الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، وقدم التقرير المرحلي الذي طلبته الدول الأعضاء. وأعلن في معرض إشارته إلى إنشاء الصندوق الاستئماني ودعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة فيه على النحو الوارد في الفقرة ١٢ من منطوق القرار ٣٠١/٦٤، أن ست دول أعضاء ساهمت بما مجموعه ٤٦٨ ٦٩٣,٨٧ دولاراً في الصندوق منذ إنشائه. فقد قُدمت ثلاث مساهمات بلغ مجموعها ٧٠ ١٣٣,٨٧ دولاراً أثناء الدورة الرابعة والستين، تغطي إحداها تكاليف المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح، بينما تغطي الأخرى تكاليف المناقشة المواضيعية بشأن حفظ السلام. أما المساهمات الثلاث المتبقية والبالغة ٣٩٨ ٥٦٠ دولاراً فقد قدمتها ثلاث دول أعضاء خلال الدورة الحالية. ومن إجمالي هذا المبلغ، ساهمت دولتان عضوتان بمبلغ ٣٩١ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف استقدام موظفين في مكتب الرئيس للدورة الخامسة والستين، وساهمت دولة ثالثة بالمبلغ المتبقي وقدره ٧ ٠٦٠ دولاراً لتغطية تكاليف المناقشات الموضوعية أثناء الدورة الحالية. ولاحظ المدير أنه في حين يقوم مكتب المراقب المالي بأعمال الصندوق الاستئماني، فإن إدارته تقع على عاتق إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات.

٧٦ - وانتقل بعد ذلك إلى التحديات التي ينطوي عليها التعامل مع الترتيبات الانتقالية التي تتخذ في المكتب مع تولي كل رئيس جديد. وأكد على أن القرارات ذات الصلة لا تتضمن أي أحكام خاصة تتعلق بالتمويل لتغطية تكاليف الموظفين أو حيز المكاتب خلال فترة الثلاثة أشهر بين انتخاب الرئيس وبداية الرئاسة. وإضافة إلى ذلك، فنظرا لعدم وجود تمويل معتمد لتغطية تكاليف الحيز المكتبي خلال الفترة الانتقالية، كان من الصعب ترتيب ذلك التمويل. وغالبا ما يمثل اجتماع هذه العوامل كلها تحديا حسيما في مجال الترتيبات الانتقالية.

٧٧ - وتناول المدير بعد ذلك الدعم الموضوعي المقدم من الأمانة العامة لمكتب الرئيس. وكرر في ختام حديثه التأكيد على أن الأمانة العامة تبذل ما في وسعها لتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم للرؤساء ومكاتبهم خلال فترة ولايتهم.

٧٨ - وردا على هذه الإحاطات، أثارت الوفود عددا من الأسئلة. فركز أحد المتحدثين على مسألة الحفاظ على الذاكرة المؤسسية في مكتب الرئيس، ذاكرا بالتحديد كلا من المعلومات المقدمة من الرئيس السابق إلى المكتب أثناء الفترة الانتقالية والدعم الجاري الذي يتلقاه المكتب من الأمانة العامة. وتطرق متحدث آخر إلى تعليقات رئيس المكتب بشأن الميزانية وكفائتها، حيث تساءل عما إذا كان المبلغ الحالي كافيا والتمس معلومات تؤكد من جديد أن المبلغ سراجَع فعليا في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفيما يتعلق بالدعم المقدم من الميزانية والموظفين للبروتوكول، وبدرجة أقل للإعلام، طالب المتحدث بتحري قدر أكبر من الدقة بشأن الاحتياجات التي لم تعالج بعد. وأجاب رئيس المكتب على السائل الأول، قائلا إنه بقدر ما يتعلق بالمعلومات عن حالة المسائل والمستجدات الجارية، فإن العلاقة مع شاغل المنصب حاسمة. إلا أنه أكد أهمية الأمانة العامة في جميع مراحل العملية الانتقالية. وردا على السؤال الثاني، أقر بأنه ينبغي اعتبار الميزانية الأساسية حدا أدنى صارما وأقر بضرورة موازنتها بالتبرعات. واعترف بوجود صعوبات تتعلق بالبروتوكول وأعرب عن أمله في إمكانية مناقشة استحداث وظيفة متفرغة من أجل توفير الدعم المطلوب في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. إلا أنه قال إنه لا يرى أن هناك أي مشكلة مالية محددة بخصوص الإعلام، وأعرب مرة أخرى عن تقديره للعمل الذي يقوم به المتحدث الرسمي للرئيس.

٧٩ - وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء القيود على حيز المكاتب التي يواجهها مكتب الرئيس والتي وصفها رئيس المكتب، وقال إن لديه نفس المخاوف التي أثرت بشأن الآثار التي ستترتب على حالة الميزانية. واستفسر المتحدث عما إذا كانت هذه الحالة، بالنظر إلى صغر حجم التكاليف والاحتياجات التي تغطيها الميزانية العادية/الأساسية، تعني أن الدول التي تفتقر إلى المال أو الأصدقاء ينبغي ألا تتقدم لشغل منصب رئيس الجمعية العامة. وردا على

أول هذين السؤالين، أكد رئيس المكتب أنه كان يتحدث عن حيز المكاتب الانتقالي الأولي الذي قدم، وليس عن مقر المكتب الدائم، مشيراً إلى أن الأخير كان كافياً. وقال في معرض تركيزه على النقطة الثانية التي أثارها السائل إنه يقر بأن الميزانية الأساسية لا تغطي فعلياً إلا جزءاً صغيراً من احتياجات المكتب المالية وأن هناك حاجة إلى مساهمات كبيرة لتغطية الاحتياجات المتبقية. ثم سلم بأن هذا الوضع يمكن أن يمثل مشكلة للبلدان التي توجد لديها موارد أو نفوذ أقل، مقرراً أيضاً بأهمية المساعدة والدعم المقدمين من البلدان الأخرى. إلا أنه أكد على أنه ينبغي أن تحصل البلدان في ذلك الوضع على مساعدة، وشجع البلدان الأخرى على المساعدة بسخاء في هذا الصدد.

٨٠ - ولوحظ أن البلد الذي يحمل الرئيس جنسيته يتحمل نفقات كثيرة، مما يضع عبئاً زائداً على كثير من البلدان ذات الموارد المحدودة، التي لا يسعها تحمل هذه النفقات، وينشئ مخاطرة عدم المساواة بين الدول الأعضاء عند النظر في قائمة المرشحين لمنصب الرئيس. وفي هذا السياق، طُلب إلى الأمانة العامة تزويد الفريق العامل بتحليل وتقييم أكثر تفصيلاً لتنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرارات ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠ و ٣٠١/٦٤. وفي نفس الصدد، طُلب ندب وظائف إضافية على أساس دائم، وتخصيص حيز كافٍ في مبنى المرح الشمالي الحالي، وعلى وجه الخصوص المقر الدائم المجدد، وإحداث زيادة في الميزانية العادية تخصص لمكتب الرئيس حتى تواكب على الأقل تطور الميزانية العادية للمنظمة.

٨١ - وفيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، جرى التأكيد على أن ضمان الكفاءة ليس ضرورياً فقط في عملية ترشيح الرئيس واختياره، وإنما أيضاً في النقل السلس للمسؤولية. ولوحظت في هذا الصدد أهمية الاجتماعات الدورية بين الرؤساء، وأشير إلى أن المعلومات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء عن المسائل الموضوعية التي تثار أثناء هذه الاجتماعات من شأنها زيادة تعزيز الشفافية وضمان تحسن التنسيق. وفيما يتعلق بالإحاطات التي يقدمها الرؤساء المنتهية ولاياتهم إلى خلفائهم، يشجع الرئيس على إطلاع الفريق العامل أيضاً على آرائه وتوصياته.

٨٢ - واقترح أحد المتحدثين عدداً من الخطوات الممكنة لزيادة تعزيز دور رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك قيامه باتخاذ مبادرات وقرارات بشأن عقد اجتماعات رسمية أو غير رسمية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام الخاص للدول الأعضاء؛ وطلب إحاطات من الأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بولايات الجمعية العامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلام والأمن؛ وعقد مؤتمرات صحفية لتسليط الضوء على مسائل معينة تناقشها الجمعية أو مقررات متخذة؛ والاضطلاع بدور المتحدث الرسمي لجميع الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل

المدرجة على جدول أعمال الجمعية؛ وتنظيم المناقشات في الجمعية بشأن تقارير مجلس الأمن، والإحاطة علماً بالإجراءات التي تقترحها الدول الأعضاء، وإبلاغ رئيس مجلس الأمن بكل منها؛ وعقد اجتماعات دورية مع رؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى وتقديم تقارير عنها إلى الجمعية العامة؛ وتلقي إحاطات من رئيس مجلس الأمن بانتظام بعمل المجلس، ثم إبلاغ الدول الأعضاء بموضوع هذه الاجتماعات؛ والمشاركة في مناقشات تُجرى كل أسبوعين مع الأمين العام بشأن الأنشطة الجارية المختلفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن عمل المجلس، وإحاطة الجمعية بها؛ واستشارته من قبل الأمين العام بشأن التعيينات الرئيسية، بما في ذلك تعيينات أعضاء أفرقة الخبراء والمستشارين.

٨٣ - وذكر هذا المتحدث أيضاً أنه يرتقي بشدة أنه من المهم للغاية زيادة تعزيز قدرة الرئيس على التواصل، بسبل منها المشاركة في الاجتماعات الإقليمية، مقراً بأن المشاركة في الاجتماعات الإقليمية تتطلب توفير موارد إضافية. وكرر المتحدث تأكيداً على فكرة استخدام هيئة ثلاثية تضم رئيس الجمعية العامة السابق ورئيسها الحالي ورئيسها المستقبلي لضمان تحسين الترتيبات الانتقالية.

٨٤ - وفيما يتعلق بالميزانية، في حين دعا بعض المتحدثين إلى زيادة الموارد وأضافوا أن هناك حاجة إلى وضع نظام مستدام للصندوق الاستئماني، أكد آخرون أنه ينبغي أن يُنظر في هذه المسائل خلال الدورة السادسة والستين في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وأن الآلية المناسبة للنظر فيها هي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وأشاروا أيضاً في هذا السياق أنه ينبغي النظر في خيار زيادة الاعتماد على الموارد والدعم المقدمين من الأمانة العامة، كدأب مجلس الأمن مع شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وتساءل متحدثون آخرون بشأن قيمة تمويل مكتب الرئيس وفق صياغات مختلفة وفي سياق ميزانيات أجزاء مختلفة من الأمانة العامة وتساءلوا ما إذا لم يكن من الأفضل تنسيق هيكل تمويل المكتب وتوحيده. ورد الأمين العام قائلاً إنه نظراً لقيام عدد من الإدارات بخدمة المكتب، فإن تكلفته يتحملها القطاع والإدارة المعنيان، وتدرج تحت بنديهما في الميزانية.

٨٥ - وفيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية، طرح أحد المتحدثين اقتراحين ملموسين للغاية، أحدهما أن يُعطى تقرير الرئيس الذي تنتهي ولايته عن الدروس المستفادة أولاً إلى الرئيس الذي يخلفه لدى انتخابه، مع إعطاء نسخة مستكملة منه في نهاية الدورة؛ والآخر أن يزود مكتب الرئيس بنظام محوسب متين للوثائق والمحفوظات ييسر تعهد الملفات والمعلومات عبر الدورات.

٨٦ - وفيما يتعلق بالموظفين، أكد أحد الوفود بشدة على أهمية استبقاء مجموعة من المستشارين الأساسيين في مكتب الرئيس، وطلب إلى رئيس مكتب الأمين العام أن يبيّن كحد أدنى عدد الموظفين الذي ينبغي استبقاؤهم من دورة إلى الدورة التي تليها. وأجاب رئيس مكتب الأمين العام قائلًا إن المجموعة الحماسية التي استُبقيت عملت بشكل جيد وأرجع الفضل في ذلك إلى الدعم المقدم من الأمانة العامة.

ثالثا - خلاصة

٨٧ - عمل الفريق العامل المخصص مهمة، وفقا للولاية المسندة إليه، على تحديد المسائل الرئيسية المثيرة للقلق التي يمكن أن تتوافق حولها الآراء، ودراسة حالة التنفيذ الراهنة فيما يتعلق بهذه المسائل، وسعى إما إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها أو الإشارة بما يمكن اتخاذه من إجراءات.

٨٨ - ونظر الفريق العامل المخصص، خلال اجتماعه السادس، المعقود في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، في مشروع قرار (انظر الفقرة ٩٠ أدناه) وفي التقرير الحالي واعتمدهما.

رابعاً - التوصيات

٨٩ - استناداً إلى مشروع قرار قام بتعميمه الرئيسان المشاركان، أعد الفريق العامل المخصص، القرار الوارد أدناه.

٩٠ - اختتم الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أعماله للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في اجتماعه السادس المعقود في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وقرر الفريق العامل التوصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بتنشيط أعمالها، بما في ذلك القرارات ٧٧/٤٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٢٣٣/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٢٦٤/٤٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ١٦٣/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٤/٥٥ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ٥٠٩/٥٦ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣٠١/٥٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٣١٣/٥٩ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ٢٨٦/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٢٩٢/٦١ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٢٧٦/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٣٠٩/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ٣٠١/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ تؤكد أهمية تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، وإذ تلاحظ مع القلق عدم تنفيذها وانعدام تأثيرها على سلطة الجمعية العامة وفعاليتها وكفاءتها،

وإذ تسلّم بدور الجمعية العامة في معالجة قضايا السلام والأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها فيما يتصل بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي، بما في ذلك الحوكمة العالمية، حسبما ينص عليه الميثاق،

وإذ ترحب بقرار رئيس الجمعية العامة أن يكون موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين هو "إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية"،

وإذ تسلّم بضرورة مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها،

وإذ تلاحظ الدور الهام الذي يؤديه مكتب رئيس الجمعية العامة، والأنشطة التي يضطلع بها،

وإذ تكرر تأكيد أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يُعدّ عنصراً بالغ الأهمية في عملية إصلاح الأمم المتحدة عموماً،

١ - ترحب بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة^(١)؛

٢ - تقرر أن تنشئ، في دورتها السادسة والستين، فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بغرض:

(أ) تحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بعدة طرق من بينها الاستناد إلى القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها؛

(ب) تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين؛

٣ - تقرر أيضاً أن يواصل الفريق العامل المخصص، استناداً إلى المرفق المستكمل لتقرير الفريق العامل المخصص الذي قُدّم في الدورة الثالثة والستين^(٢)، استعراضه لقائمة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم آخر ما استجد من معلومات عما يرد في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها من أحكام مطلوب من الأمانة العامة أن تنفذها ولم تُنفذ بعد، مع بيان المعوقات التي تحول دون التنفيذ وأسباب ذلك، لكي يواصل الفريق العامل المخصص النظر فيها خلال الدورة السادسة والستين؛

دور الجمعية العامة وسلطتها

٤ - تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها، في مجالات منها المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المواد ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق

(١) A/65/909.

(٢) A/63/959.

الأمم المتحدة، بالاستناد، حسب الاقتضاء، إلى الإجراءات المبينة في المواد ٧ إلى ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تتيح للجمعية اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة، واطاعة في اعتبارها أن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق؛

٥ - تشدد على ضرورة أن تؤدي الجمعية العامة دورها بهمة، وأن تتصدى بفعالية في التوقيت المناسب للتحديات المستجدة والأحداث الآنية محل اهتمام المجتمع الدولي؛

٦ - ترحب بعقد مناقشات مواضيعية بشأن المسائل الآنية بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي وبما تتسم به من طابع تفاعلي شامل للجميع، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة هذه الممارسة وإلى التشاور مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاحتمالات القائمة من أجل تحقيق، حسب الاقتضاء، نواتج موجهة نحو النتائج في تلك المناقشات؛

٧ - تسلّم بأهمية وفائدة التفاعل المتواصل فيما بين الجمعية العامة والمنتديات والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي، في إطار منظور تنشيط أعمال الجمعية العامة؛

٨ - ترحب بالممارسة التي بموجبها يواظب الأمين العام على تقديم إحاطات دورية غير رسمية بشأن أولوياته وأسفاره وأحداث أنشطته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات والمناسبات الدولية التي تُنظّم خارج الأمم المتحدة، وتشجعه على المداومة على هذه الممارسة؛

٩ - تؤكد أهمية ضمان زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرئيسية، وترحب بعقد رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين اجتماعات دورية مع الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء الهيئات الفرعية، وبإبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات بانتظام، وتشجع على مواصلة تلك الممارسة؛

١٠ - ترحب بالتحسينات التي أدخلت على نوعية التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وتشجع المجلس على إدخال المزيد من التحسينات عند الاقتضاء، وتحيط علما بما يقوم به رئيس المجلس من عقد اجتماعات غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء قبل إعداد التقارير؛

١١ - تلاحظ أنه، وفقا للمادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها؛

١٢ - تدرك أن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المختلفة، لا سيما القرارات المتخذة بتوافق الآراء، يمكن أن يقلص دور الجمعية العامة وسلطتها، وتشدد على أهمية دور الدول الأعضاء في تنفيذها ومسئوليتها عن ذلك؛

أساليب العمل

١٣ - ترحب بالمناقشة المواضيعية التي أجرتها اللجنة الثانية للجمعية العامة وبالمقرر الذي اعتمده في الدورة الخامسة والستين بهدف ترشيد جدول أعمال الجمعية وتبسيطه، وتحسين أساليب عملها؛

١٤ - تطلب إلى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية أن تواصل، في الدورة السادسة والستين، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء، النظر في المداومة على مناقشة بنود ما في جدول أعمال الجمعية كل سنتين وكل ثلاث سنوات وتجميعها وحذف بعضها، وأن تقدم مقترحات في هذا الشأن، واضحة في اعتبارها توصيات الفريق العامل المخصص في هذا الصدد، بطرق من بينها إدراج شرط انقضاء أجل النظر في البنود، على أن توافق على هذا صراحة الدولة أو الدول المقدمة للبنود؛

١٥ - تشجع كل لجنة من اللجان الرئيسية على مناقشة أساليب عملها في الدورة السادسة والستين، وتدعو رؤساء اللجان الرئيسية، في الدورة السادسة والستين، إلى إحاطة الفريق العامل المخصص، حسب الاقتضاء، بما دار في المناقشات المتعلقة بأساليب العمل؛

١٦ - تلاحظ مع التقدير أن الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في الأمم المتحدة تبرز بقدر أكبر مواضيع هامة للغاية، مع مراعاة ضرورة تيسير المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء وعدم المساس بالمناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، وتدعو الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية إلى القيام، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء، بتعزيز جهود تنسيق عملية وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى، بحيث يحدد عددها ويجري توزيعها على نحو يكفل الاستفادة منها على الوجه الأمثل؛

١٧ - تشجع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والأمانة العامة على التشاور بشأن توحيد إجراءات التوثيق بغرض تجنب ازدواجية العمل، وعلى ممارسة أقصى قدر ممكن من النظام في سياق السعي إلى توخي الإيجاز في القرارات والتقارير وغيرها من الوثائق، وذلك بجملة طرق من بينها الإحالة إلى وثائق سابقة بدلا من تكرار المحتوى الفعلي؛

١٨ - تؤكد أهمية مواصلة تعزيز الوعي لدى الجمهور ووسائل الإعلام بأعمال الجمعية العامة وما تتخذه من قرارات، بطرق من بينها إصدارها وتوزيعها في الموعد المقرر باللغات الرسمية جميعها؛

١٩ - تقرر أن يواصل الفريق العامل المخصص الاطلاع على خيارات لإجراء الاقتراح على نحو أكثر كفاءة من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمنًا، مؤكدة من جديد ضرورة التأكد من مصداقية عملية الاقتراح وموثوقيتها وسريتها، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم بيانًا عما يجد من تطورات تكنولوجية، على أن يكون مفهوماً أن اعتماد أي نظام جديد للاقتراح في المستقبل سيستلزم أن تتخذ الجمعية العامة مقررًا بشأنه في جلستها العامة؛

اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين

٢٠ - تؤكد من جديد التزامها بأن تواصل النظر، في إطار الفريق العامل المخصص، ووفقاً لأحكام الفقرة ٩٧ من الميثاق، في تنشيط دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القرارات ١١ (د-١) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ و ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، وبخاصة الفقرات ١٧ إلى ٢٢ من مرفقه، والقرار ٣٠١/٦٤؛

٢١ - تحيط علماً بالتوصية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "اختيار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم"^(٣)، والتي تقترح أن تعقد الجمعية العامة جلسات استماع أو اجتماعات مع المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة؛

٢٢ - تسلّم بأن عملية اختيار وتعيين الأمين العام تختلف عن العملية المتبعة فيما يتعلق بالرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى دور مجلس الأمن وفقاً للمادة ٩٧ من الميثاق، وتؤكد من جديد على ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام شفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء؛

تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

٢٣ - ترحب بتقديم رئيس الجمعية العامة لأرائه المتعلقة بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة وعلاقته بالأمانة العامة، إلى الفريق العامل المخصص؛

(٣) انظر A/65/71.

٢٤ - **ترحب أيضا** بالإحاطات الدورية المقدمة من رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين إلى الدول الأعضاء عن آخر أنشطته، بما في ذلك السفر في مهام رسمية، وتشجع على مواصلة هذه الممارسة؛

٢٥ - **تلاحظ** أن الأنشطة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة قد ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وتشير إلى الأحكام المتعلقة بتوفير الدعم إلى مكتب رئيس الجمعية العامة في القرارات السابقة، وتعرب عن اهتمامها المستمر بالبحث عن سبل لتقديم المزيد من الدعم للمكتب، وفقا للإجراءات القائمة، وبخاصة المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وفي هذا السياق تتطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم مقترحاته عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٣٠١/٦٤؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام، في الدورة السادسة والستين، أن يقدم تقريرا بشأن تمويل مكتب رئيس الجمعية العامة وملاكه الوظيفي، يغطي المسائل التقنية واللوجستية والمالية والمسائل المتعلقة بالمراسم؛

٢٧ - **تلاحظ** الشواغل التي أبدت فيما يتعلق بترتيبات المراسم الخاصة بمكتب رئيس الجمعية العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل السعي، في حدود الموارد المتاحة، إلى كفالة تزويد الرئيس بخدمات المراسم والأمن المناسبة وبما يكفي من حيز المكاتب، من أجل تمكين الرئيس من الاضطلاع بمهامه على نحو يتناسب وهيبة المكتب ومكانته؛

٢٨ - **تؤكد** على ضرورة أن يتوافر لمكتب رئيس الجمعية العامة، في حدود الموارد المتاحة، الملاك الوظيفي المخصص له داخل الأمانة العامة للاضطلاع بمسؤولية تنسيق المرحلة الانتقالية بين الرؤساء، وإدارة التفاعلات بين رئيس الجمعية العامة والأمين العام، والاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية، وتطلب إلى رؤساء الجمعية الذين تنتهي مدتهم أن يحيطوا من يخلفهم علما بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

٢٩ - **تلاحظ مع التقدير** مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة المساهمة في الصندوق.